

او النظر للمعاملة للمرأة في بيع وغيره فيجوز النظر لها وقوله
الى الوجه منها خاصة يرجع للشهادة والمعاملة والسابع
النظر الى الامة عند ابتياعها اي شراؤها فيجوز النظر اليها ولو اضع
الذي يحتاج الى نقلها فينظر اطرافها وشعرها لاعتورها
فصل فيما لا يصح النكاح الابه ولا يصح عقد النكاح
الابوي عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو احتراز عن الأنتى
فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها و يصح النكاح ايضا بالاحضور
شاهدي عدل وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين
في قوله ويفتقر الولي والشاهدان الى ستة شرائط الأول
الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما يستثنيه المصنف بعد
والثاني البلوغ فلا يكون ولي المرأة صغيرا والثالث العقل
فلا يكون الولي مجنوناً سوا الطبق او تقطع والابع الحرية فلا
يكون قابلا في النكاح والخامس الذكورية فلا تكون المرأة و
الختي ولبين والسادس القدالة فلا يكون الولي فاسقا او
ستيا للمصنف من ذلك ما تضمنه قوله **الا انه لا يفتقر نكاح**
الذمية الى سلام الولي ولا يفتقر نكاح الامة الى عدالة
السيد فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي معتبر في نكاح
هدي النكاح واما العمي فلا يقدح في الولاية في الأصح وولي الوأ

اي احق

اي احق الاول بالترتيب **الاب ثم الجد اب الاب** ثم ابوه و
هكذا ويقدم الاقرب من الاجداد على الابعد **ثم الاخ للاب**
والام ولو عبر بالشفيق لكان اخصر **ثم الاخ للاب ثم ابنه**
الاخ للاب والام وان سفل **ثم ابن الاخ للاب** وان سفل **ثم**
العم الشقيق ثم العم للاب **ثم ابنه** اي ابن كل منهما وان سفل
على هذا الترتيب فيقدم ابن عم الشقيق على ابن العم للاب
فاذا عدت العصبات من النسب فالولي للمعتق الذكر
ثم عصبته على ترتيب الارث اما المولاة المعتقة اذا كانت
حية فيزوج عتقتها من يزوج المعتقة بالترتيب السابق
في اوليا النسب فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقتها من لة الولي لا
على المعتقة **ثم الحكم** بزواج عند فقد اوليا من النسب والوا
ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخا وحي التماس الخاطب
من المخطوبة النكاح فقال **ولا يجوز ان يصرح بخطبة**
معدنة عن وفاة او طلاق باين او رجعي والتصرح ما يقطع
بالرغبة في النكاح كقوله للمعدنة اريد نكاحك **ويجوز ان**
لم نكوا للمعدنة عن طلاق رجعي ان يعرض لها بالخطبة و
يتأخرا بعدا نقضا عدتها والتمريض ما لا يقطع بالرغبة
في النكاح بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك اما